

Distr.: General  
20 May 2008  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٢ (د) من جدول الأعمال المؤقت\*

الجزء الرفيع المستوى: المناقشة المواضيعية

موضوع الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام  
٢٠٠٨: تعزيز نهج متكامل إزاء التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل  
القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، مع مراعاة التحديات الراهنة

تقرير الأمين العام

موجز

حدد الإعلان الوزاري المتعلق بتعزيز نهج متكامل إزاء التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣، عناصر أساسية لتحقيق التنمية الريفية في البلدان النامية. وطرأت منذ اعتماد الإعلان تطورات كثيرة في هذا المجال. وأسهم الإعلان في إذكاء الوعي بأهمية الزراعة والتنمية الريفية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما ما يتعلق منها بمحاربة الفقر والجوع. وقد شرع بعض الشركاء في مجال التنمية في تنفيذ مبادرة لتنسيق أنشطتهم وتعزيز توافرها. وعلى الصعيد الإقليمي، وفي أفريقيا على وجه الخصوص، التزمت الدول بتكثيف جهودها الرامية إلى تشجيع الزراعة. وعلى الصعيد الوطني، التزم عدد كبير من البلدان بتكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع.

\* E/2008/100



بيد أن التحدي المتمثل في الحد من الفقر في الريف أصبح اليوم أكثر حسامة مما كان عليه في عام ٢٠٠٣. فالتحديات القديمة لا تزال قائمة وثمة تحديات جديدة هائلة تهدد بدفع فقراء الريف إلى مستوى أعمق من الفقر. وتعتبر زيادة الأسعار العالمية للغذاء التي تؤثر تأثيراً مباشراً على أشد السكان فقراً في المناطق الريفية، مؤشراً إلى الضرورة الملحة بشكل متزايد إلى تحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة إنتاج الغذاء. لكن الآثار الناجمة عن تغير المناخ تقوض في الوقت نفسه الإنتاج الزراعي ولا سيما في المناطق الهامشية أكثر من غيرها حيث تعيش أعداد كبيرة من فقراء الريف. وأنه لمن الحيوي أن يُعتمد نهج متكامل إزاء التنمية الريفية يُبين الصلات التي تربط بين الاستدامة البيئية والإنتاجية الزراعية والفقر في الريف. وقد يود المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في اعتماد برنامج للتنمية الريفية يحدد الدور الذي يمكن أن يضطلع به شتى أصحاب المصالح على المدى القصير وكذلك على المدى المتوسط إلى الطويل.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٢-١	..... مقدمة - أولا
٥	٣٠-٣	..... استعراض التنفيذ - ثانيا
٥	١٥-٣	..... لمحة عامة عن الحالة الراهنة - ألف
٩	٣٠-١٦	..... خطوات محددة بهدف النهوض بالتنمية الريفية المتكاملة - باء
١٤	٦٤-٣١	..... التحديات الراهنة - ثالثا
١٧	٤٢-٤١	..... زيادة الإنتاجية الزراعية - ألف
١٨	٤٦-٤٣	..... الهياكل الأساسية - باء
١٩	٤٩-٤٧	..... الحماية الاجتماعية والفئات الضعيفة - جيم
٢٠	٥٢-٥٠	..... تغير المناخ - دال
٢١	٥٣	..... التنوع البيولوجي - هاء
٢٢	٥٥-٥٤	..... دور المزارعات - واو
٢٢	٥٨-٥٦	..... آثار زيادة إنتاج الوقود الأحيائي - زاي
٢٣	٦٠-٥٩	..... تمويل التنمية والزراعة في المناطق الريفية - حاء
٢٤	٦٢-٦١	..... تحسين فوائد تحرير التجارة - طاء
٢٤	٦٤-٦٣	..... الاستثمار في مجال العلوم والتكنولوجيا - ياء
٢٥	٦٧-٦٥	..... المضي قدما إلى الأمام والتوصيات - رابعا

## أولا - مقدمة

١ - اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣ الإعلان الوزاري المتعلق بتعزيز نهج متكامل إزاء التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة<sup>(١)</sup> والذي يحدد خمسة متطلبات رئيسية يتعين الوفاء بها لتحقيق التنمية الريفية في البلدان النامية. أولا، ينبغي العمل على تحقيق التنمية الريفية من خلال اتباع نهج متكامل يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ثانيا، ينبغي أن يكون هذا النهج متوازنا ومركزا وملائما لكل حالة بعينها ومملوكا محليا وأن يشمل أوجه التآزر والمبادرات على الصعيد المحلي ويستجيب لاحتياجات السكان الريفيين. ثالثا، ينبغي أن يلقى هذا النهج الدعم عن طريق نمو اقتصادي قوي ذي قاعدة واسعة النطاق ومنصف، ومن خلال تنمية الموارد البشرية. رابعا، ينبغي إيجاد بيئة اقتصادية دولية مواتية دعما لهذه الجهود. وأخيرا، من شأن الشراكات المقامة على الصعيد الوطني والدولي والرامية إلى تشجيع التعاون فيما بين الجهات الفاعلة في مختلف القطاعات أن تلعب دورا بالغ الأهمية في مجال تعزيز نهج متكامل إزاء التنمية الريفية.

٢ - وطرأت في هذا المجال تطورات كثيرة منذ اعتماد الإعلان وأحرز تقدم في بعض المجالات ولكن التحديات لا تزال ماثلة. وظهرت بعض التحديات الجديدة في أعقاب تباطؤ الاقتصاد العالمي ووقوع الأزمة المالية. وتُضاف إلى هذه التحديات نتائج تغير المناخ التي أصبحت مخاطرها تحدى بالعالم أكثر من ذي قبل فضلا عن أزمة الغذاء العالمية الآخذة في النمو. ويجري، في ظل هذه الظروف، استعراض تنفيذ الإعلان الوزاري. وإلى جانب استعراض هذه المسألة في الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨، سيعقد عدد من الاجتماعات الأخرى في عام ٢٠٠٨ لتغطية شتى جوانب هذه المسألة<sup>(٢)</sup>. وينبغي قراءة هذا التقرير مقترنا بالتقارير التي أُعدت لتلك الاجتماعات.

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/58/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٣٥.

(٢) تشمل هذه الاجتماعات الاستعراض الوزاري السنوي والجزء المتعلق بالتنسيق اللذين يعقدهما المجلس في عام ٢٠٠٨، والدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة (٥-١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨).

## ثانياً - استعراض التنفيذ

### ألف - لمحة عامة عن الحالة الراهنة

٣ - أحرز قدر كبير من التقدم نحو تحقيق الهدف المتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥. ففي الفترة الممتدة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤، انخفضت نسبة سكان البلدان النامية الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد من ٣١,٦ في المائة إلى ١٩,٢ في المائة. كما انخفض العدد المطلق لمن يعيشون في فقر مدقع من ١,٢٥ بليون شخص إلى ٩٨٠ مليون شخص. ورغم أن سبب انخفاض عدد السكان الذين يعانون من الفقر المدقع يُعزى في المقام الأول إلى انخفاض عدد من يعيشون منهم في المناطق الريفية، فإن ثلاثة أرباعهم لا يزالون يقطنون هذه المناطق في البلدان النامية. ولم تتغير هذه النسبة منذ آخر مرة نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الموضوع. ويتبين بالدراسة المتأنية أن عدد الفقراء في الريف انخفض في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ من ١٠٣٦ مليوناً في عام ١٩٩٣ إلى ٨٨٣ مليوناً في عام ٢٠٠٣. بيد أن عدد الفقراء في الريف استمر في الارتفاع في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومن المرجح أن يتجاوز بحلول عام ٢٠٤٠ عدد الفقراء في المناطق الحضرية.

٤ - وفيما يتعلق بالجوع، فإن نسبة الأطفال الناقصي الوزن انخفضت من نسبة ٣٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٧ في المائة فقط في عام ٢٠٠٥. ومن غير المرجح أن يتم تحقيق الهدف العالمي المتعلق بالأطفال الناقصي الوزن. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية في منحائها، فإن الرقم الذي سيتحقق سيقبل عن الهدف المنشود لعام ٢٠١٥ بنسبة ٣٠ مليون طفل. وحديثاً بالملاحظة أن نسبة احتمال تعرض الأطفال في المناطق الريفية لنقصان الوزن تبلغ ضعفي نسبة الأطفال في المناطق الحضرية. وبالمثل، انخفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية خلال الفترة نفسها انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٣ ملايين إنسان، أي من ٨٢٣ مليوناً إلى ٨٢٠ مليوناً، وتعيش نسبة ٨٠ في المائة منهم في المناطق الريفية.

٥ - وانخفض في عام ٢٠٠٦ ولأول مرة في التاريخ القريب، عدد الأطفال المتوفين دون سن الخامسة إلى أقل من ١٠ ملايين طفل، أي إلى ٩,٧ ملايين. بيد أن نسبة وفيات الأطفال أعلى بين الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية وفي أشد الأسر المعيشية فقراً. ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يبلغ في المناطق الريفية ١٠٥ حالات من أصل كل ١٠٠٠ حالة من المواليد الأحياء، بالمقارنة مع ٦٩ حالة وفاة من أصل كل ١٠٠٠ حالة من المواليد الأحياء في المناطق الحضرية. وفي نسبة الـ ٦٠ في المائة من أشد الأسر المعيشية فقراً، يبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ١٠٧ حالات وفاة من أصل كل

١٠٠٠ حالة من المواليد الأحياء، بينما يبلغ هذا المعدل في نسبة الـ ٤٠ في المائة من الأسر المعيشية الأغنى ٦٧ حالة وفاة مقابل كل ١٠٠٠ حالة من المواليد الأحياء.

٦ - والزراعة التي يشتغل بها أكثر من بليون نسمة تعد ثاني أهم قطاع عمل بعد الخدمات. وتعيش في البلدان النامية نسبة ٩٥ في المائة من هذا البليون، وهم يشكلون نصف العمالة تقريبا في تلك البلدان رغم أن تلك النسبة آخذة في الانخفاض. وتعد الزراعة قطاع العمل الرئيسي في العديد من البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا حيث تشكل ما نسبته ٦٥ في المائة و ٤٨ في المائة من عدد العاملين بدوام كامل. وقد زاد منذ عام ١٩٩١، في واقع الأمر، عدد المشتغلين بالزراعة في جميع المناطق النامية فيما عدا منطقة شرق آسيا.

٧ - وتعد الزراعة مصدر الرزق لما تقدر نسبته بـ ٨٦ في المائة من سكان الريف. ومن أصل سكان العالم النامي البالغ عددهم ٥,٥ بلايين نسمة، يعيش ٣ بلايين يمثلون نصف مجموع سكان العالم تقريبا في المناطق الريفية. وينتمي عدد يقدر بـ ٢,٥ بليون من سكان الريف هؤلاء إلى أسر معيشية تشتغل بالزراعة، و بليون ونصف إلى أسر معيشية تمتلك حيازات صغيرة. وعادة ما يعتمد معظم فقراء الريف اعتمادا مباشرا أو غير مباشر لتوفير سبل العيش على الزراعة والحراثة وصيد الأسماك وما يتصل بذلك من أنشطة. ويظل أشد السكان فقرا هم المؤاجرون، ومن لا يملكون أراض، ومن يملكون أراض زراعية هي من الصغر والحقاف بحيث لا تفي باحتياجاتهم، والرعاة الرحل والمجتمعات المحلية لمن يعتمدون على صيد الأسماك صيد الكفاف. أما الشعوب الأصلية، وبصفة رئيسية في آسيا وأمريكا اللاتينية، فلا تمثل سوى ٤ في المائة من سكان العالم غير أنها تشكل نسبة ١٥ في المائة من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع. ولا تزال النساء ضمن أشد الفئات ضعفا وتعرضا للتمييز في جميع أنحاء العالم؛ وفي العديد من البلدان، تؤدي هجرة الرجال من المناطق الريفية إلى تآنيث الاقتصادات الريفية<sup>(٣)</sup>.

٨ - ورغم أن نسبة الزراعة في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي آخذة في الانخفاض بشكل عام، فإنها لا تزال تشكل نسبة كبيرة في بلدان معينة: فهي تشكل على سبيل المثال نسبة ٣٠ في المائة في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونسبة ٢٨,٥ في المائة في أقل البلدان نموا. ونمو الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن نمو القطاع الزراعي تبلغ فعاليته أربعة أمثال ما يحققه النمو الناجم عن مجالات أخرى من حيث النفع الذي يعود على النصف الأفقر من سكان

(٣) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ”مواجهة التحديات عن طريق تحقيق النتائج: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: ٢٠١٠-٢٠١٢“، المسودة السابعة.

البلد. والزراعة ليست محركا لعجلة النمو فحسب بل إنها تساهم أيضا في التنمية بأشكال عدة: كنشاط اقتصادي، ووسيلة لكسب الرزق، ومقدم للخدمات البيئية<sup>(٤)</sup>.

٩ - وعلى مدى الثلاثين عاما الماضية، اتسعت رقعة الأراضي المروية في أفريقيا بمعدل ١,٢ في المائة سنويا. بيد أن معدل الزيادة المذكور بدأ في الانخفاض في منتصف الثمانينات وأصبح الآن يقل عن ١ في المائة. وتراوح معدل الزيادة السنوي منذ عام ١٩٩٥ بين ٠,٥ و ٠,٧ في المائة. ولا تمثل نسبة الأراضي المروية في أفريقيا إلا نسبة ١٠ في المائة مما يمكن تحقيقه في القارة، وهي نسبة لا تُقارن بمثيلتها في الهند (٢٦ في المائة) وفي الصين (٤٤ في المائة). والمعدل السنوي لنمو مساحة الأراضي المروية في القارة يقل كثيرا عن نسبة الـ ٧ في المائة المطلوب تحقيقها لبلوغ الهدف الذي حدده الاتحاد الأفريقي والمتمثل في توسيع مساحة الأراضي المروية لتصبح ٢٠ مليون هكتار بحلول عام ٢٠١٥<sup>(٥)</sup>. وتُعتبر كذلك نسبة استعمال الأسمدة في القارة الأفريقية منخفضة للغاية إذا قيست بالمعايير الدولية.

١٠ - وفي عام ٢٠٠٤، لم يُنفق على دعم الزراعة في البلدان التي تعتمد أساسا على الزراعة، وهي في العادة أفقر البلدان النامية كافة، إلا نسبة ٤ في المائة من مجموع موارد الميزانية. ويُضاف إلى ذلك أن قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة انخفضت من ٨ بلايين دولار في عام ١٩٨٤ إلى ٣,٤ بلايين دولار في عام ٢٠٠٤، وبحلول ذلك الوقت باتت تشكل نسبة ٤ في المائة فقط من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. ويبلغ حاليا مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة في أفريقيا ما يناهز ١,٢ بليون دولار، وهو المستوى المسجل في عام ١٩٧٥. وقد انسحب بعض مقدمي المنح الثنائية من هذا القطاع تماما. وفي المقابل، يتزايد تزايدا سريعا في العديد من البلدان الاستثمار الخاص، المحلي والأجنبي، في سلاسل الأنشطة المولدة للقيمة في مجال الزراعة. ويُضاف إلى ذلك أن المؤسسات الخاصة والمقدمين الجدد للمنح الثنائية في طريقهم إلى أن يصبحوا مصدرا هاما لتمويل التنمية الزراعية. ويُعتبر "التحالف من أجل ثورة حضراء في أفريقيا" الذي بادرت مؤسسة روكفلر ومؤسسة بيل ومليندا غيتس إلى دعمه، مبادرة هامة تتولى أفريقيا زمامها.

١١ - وتقيد قلة فرص الاستفادة من الهياكل الأساسية بشدة الخدمات المتاحة للفقراء في الريف، كالكهرباء والهواتف والمدارس والمراكز الصحية والبلدات والأسواق. ويعيش نحو ٧٠٠ مليون شخص من سكان الريف في أماكن تبعد أكثر من كيلومترين عن الطرق

(٤) النص الذي أعده الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل "تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨: تسخير الزراعة لأغراض التنمية"، (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٧).

(٥) "البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا" التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الصالحة للاستخدام في كل الفصول، كما أن نسبة الطرق الريفية التي تعد في حالة جيدة لا تتجاوز في بعض البلدان ١٠ في المائة. ولا يزال ضعف القدرة على الاستفادة من الهياكل الأساسية يشكل عبئاً غير متناسب على كاهل النساء الريفيات في أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يقضين ساعات طويلة كل يوم في السفر لمجرد تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهن المعيشية.

١٢ - كما أن قلة وصول الفقراء إلى الأسواق، بما في ذلك الائتمان والتأمين، تجعلهم أيضاً أقل قدرة على الاستفادة بشكل منتظم من الخدمات والاستثمارات الأساسية، من قبيل التعليم والرعاية الصحية، أو المحافظة على تلك الاستفادة، ويمكن أن يفاقم في نهاية المطاف من فقرهم. ويعيش حوالي ٨٢ في المائة من جميع الأطفال الذين تركوا المدارس الابتدائية في مناطق ريفية. وتتركز أدنى مستويات الالتحاق بالتعليم الثانوي في أفقر الأسر المعيشية وفي المناطق الريفية. وتبلغ نسبة أطفال الريف في البلدان النامية من غير الملتحقين بالمدارس ٣٠ في المائة، مقارنةً بنسبة ١٨ في المائة في المناطق الحضرية. وفي المناطق الريفية، يكون الأطفال على الأرجح أكثر اضطراباً للسفر لمسافات أبعد بكثير في سبيل الوصول إلى أقرب مدرسة، ويقل احتمال أن يكون آباؤهم وأمهاتهم متعلمين ويقدرّون التعليم. كما أن اجتذاب معلمين جيدين للعمل في الريف كثيراً ما يكون أكثر صعوبة. وتتجلى التفاوتات بين الجنسين في أوضح صورها في الأسر المعيشية الفقيرة والريفية.

١٣ - ويستفيد ٧٣ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية من المصادر المحسنة لمياه الشرب، مقارنةً بنسبة ٩٥ في المائة في المناطق الحضرية. وفي كل عام، تفتك مياه الشرب غير المأمونة وغياب خدمات الصرف الصحي والافتقار إلى النظافة العامة بما لا يقل عن ١,٦ مليون طفل دون سن الخامسة، وتحدث أغلب حالات الوفاة هذه في المناطق الريفية في البلدان النامية. وتعتبر أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة التي تثير حالتها أكبر المخاوف: فلا تزال إمدادات المياه إلى الريف والتغطية في مجال الصرف الصحي منخفضة للغاية، حيث تبلغ ٤٢ في المائة و ٢٨ في المائة على التوالي. وارتفع في تلك المنطقة عدد الأشخاص المحرومين من إمدادات المياه المحسنة بواقع ٣٥ مليون شخص، وعدد المحرومين من الصرف الصحي بواقع ٥٦ مليون شخص خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤.

١٤ - وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، فيسجل قطاع الهواتف الخليوية نمواً ضخماً، حيث بلغت معدلات اقتناء الهواتف الخليوية في المتوسط ٤٠ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٦. وفي حال بقاء معدلات النمو في اقتناء الهواتف الخليوية على ما هي عليه، فإنه يتوقع أن تصل عالمياً إلى ٥٠ في المائة بحلول أوائل عام ٢٠٠٨. ولخدمات الهواتف الخليوية أهمية

كبرى في تعزيز الوصول إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية في كثير من المناطق النامية والأماكن الريفية، حيث لا تزال الخطوط الثابتة محدودة أو لا وجود لها.

١٥ - وقد تحسن الاستثمار في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أفريقيا تحسناً هائلاً في السنوات الأخيرة، حيث وصل في الإجمالي إلى ٨ بلايين دولار في عام ٢٠٠٥، مرتفعاً عن مبلغ ٣,٥ بلايين دولار في عام ٢٠٠٠. وتعكس هذه الأرقام بيئة استثمار في القطاع الخاص تزداد نشاطاً، وهو أمر حفز على حدوثه انفتاح أغلب أسواق الاتصالات السلكية واللاسلكية الأفريقية، بالإضافة إلى إنشاء جهات منظمة مستقلة في قرابة ٩٠ في المائة من بلدان المنطقة. وصارت سوق الهواتف الخلوية الأفريقية أسرع الأسواق نمواً في جميع المناطق، إذ نمت بسرعة تفوق مرتين سرعة نمو السوق العالمية، حيث قفز عدد المشتركين من ١٦ مليون إلى ١٣٦ مليون خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. وتفوق معدلات اقتناء الهواتف الخلوية الآن معدل اقتناء الخطوط الثابتة بنسبة تقارب ٥ إلى ١ في أفريقيا. غير أن نسبة الاقتناء هذه قد لا تتحقق بنسب متساوية على مستوى المناطق. وتوصلت دراسة أجريت لعشرة بلدان أفريقية في عام ٢٠٠٥<sup>(٦)</sup> إلى أن الأسر المعيشية الريفية تستفيد بنسبة أقل بكثير من الخطوط الثابتة أو الهواتف الخلوية وأجهزة الحاسوب من الأسر المعيشية الحضرية، كما أنه يتعين عليها أيضاً التغلب على عوائق أكبر بكثير من حيث المسافة ووقت السفر للتمكن من استخدام الهواتف وأجهزة الحاسوب والإنترنت عن طريق مراكز الاتصالات الرقمية ومقاهي الإنترنت.

## باء - خطوات محددة بهدف النهوض بالتنمية الريفية المتكاملة

١٦ - أسهم الإعلان الوزاري الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٣ في زيادة الوعي بأهمية الزراعة والتنمية الريفية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما بالنسبة لمحاربة الفقر والجوع. وبُذلت جهود بين بعض شركاء التنمية لتنسيق وتعزيز المواءمة بين أنشطتهم. أما على المستوى الإقليمي، ولا سيما في أفريقيا، فقد التزمت البلدان بتعزيز الجهود التي تبذلها في سبيل النهوض بالزراعة. وأما على المستوى الوطني، فالتزمت بلدان كثيرة بتعزيز الجهود التي تبذلها في سبيل القضاء على الفقر والجوع. ويجري أيضاً تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في بعض البلدان تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من بين كيانات أخرى. وكثفت منظومة الأمم المتحدة أيضاً من الجهود التي

(٦) أليسون غيلوولد، محرر، "نحو وضع دليل قياسي إلكتروني أفريقي: إمكانية وصول الأسر المعيشية والأفراد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في ١٠ بلدان أفريقية" (البحوث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا، ٢٠٠٥).

تبذلها للنهوض بالتنمية والزراعة في الريف، وذلك بقيادة ثلاث منظمات مقرها روما، هي: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) وبرنامج الأغذية العالمي. أما بخصوص الحماية الاجتماعية، فيقوم عدد من المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة بشكل مشترك بتنفيذ مبادرات ومشاريع تتعلق بكم من المسائل التي تتراوح بين التعليم والصحة. وعلى الرغم من كل تلك الجهود، فإنه لا يوجد حتى الآن فيما يبدو إطار عام متماسك للتنمية الريفية على المستوى القطري بإمكانه التنسيق بين جميع تلك الجهود المتفرقة. والمنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية هو جهد يبذله المانحون والشركاء في التنمية في هذا الصدد.

١٧ - أما على المستوى العالمي، فيجمع المنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية<sup>(٧)</sup>، الذي بدأ مزاوله أعماله في عام ٢٠٠٤، حوالي ٣٩ وكالة إنمائية ثنائية ومتعددة الأطراف، منها المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، من قبيل الإيفاد والفاو، لتنسيق النهج المتبعة تحقيقاً للتنمية الريفية، بغرض زيادة فعالية المعونة الموجهة نحو التنمية الريفية. ومن بين المسائل الرئيسية التي يغطيها المنتدى العالمي نهج الزراعة والتنمية الريفية التي تمتد لتشمل القطاع بأكمله، والروابط بين الريف والحضر، ورصد التنمية الريفية وتقييمها. ويجري إعداد مدونة قواعد سلوك لبرامج الزراعة والتنمية الريفية لتحقيق التنسيق الفعال والمساءلة المشتركة بين المانحين المنخرطين في تلك البرامج، بغرض اجتذاب استثمارات متنامية وأكثر فعالية.

١٨ - وعلى المستوى الإقليمي، تعهدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتخصيص ١٠ في المائة على الأقل من موارد ميزانيتها للتنمية الزراعية والريفية. وبالإضافة إلى هذا، يوفر البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إطاراً لإحلال النمو الزراعي والتنمية الريفية والأمن الغذائي في أفريقيا. وطلب مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي التابع للاتحاد الأفريقي الذي عُقد في أبوجا في الفترة من ٤ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي الإشراف على الترويج للأرز والبقول والذرة الصفراء والقطن وزيت النخيل ولحم البقر ومنتجات الألبان والدواجن والأسماك باعتبارها سلعاً إستراتيجية على المستوى القاري بالنسبة للنهوض بمزيد من التجارة والأمن الغذائي داخل المنطقة الواحدة.

١٩ - وأنشئ التحالفان الدولي والوطني ضد الجوع على أساس تطوعي بغرض حشد الأعمال من أجل تحقيق هدف تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥، وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية. وخلال الفترة بين

(٧) الموقع الإلكتروني: [http://www.donorplatform.org/component/option.com\\_frontpage/Itemid,1/](http://www.donorplatform.org/component/option.com_frontpage/Itemid,1/)

عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦، أبدى ٩٥ بلداً اهتماماً بتشكيل تحالف وطني ضد الجوع. وبحلول أيار/ مايو ٢٠٠٦، كان قد تم تنظيم تلك التحالفات على نحو كُفّل بالنجاح في حين كان ٢٣ تحالفاً آخر في طريقه إلى التنظيم.

٢٠ - وأنشئ تحالف الأمم المتحدة بين القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية الريفية بوصفه مبادرة مخصصة تقدم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أعقاب اعتماد الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٣. واعتمد المجلس اختيار مدغشقر في عام ٢٠٠٤ والجمهورية الدومينيكية في عام ٢٠٠٥ ليكونا البلدين التجريبيين الأول والثاني، ورحب في عام ٢٠٠٧ بالمبادرة التي تقدمت بها حكومتا أنغولا وإثيوبيا ليكونا البلدين التجريبيين الثالث والرابع. وفي عام ٢٠٠٤، أنشأت حكومة مدغشقر تحالف مدغشقر للنهوض بالشراكات في مجال التنمية الريفية. أما في الجمهورية الدومينيكية، فتدعم هذا العمل لجنة الرئاسة المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة التي أنشئت في عام ٢٠٠٤.

٢١ - ويمكن أيضاً اعتبار أن مؤتمر الفاو الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، الذي نظّمته الفاو بالتعاون مع حكومة البرازيل في عام ٢٠٠٦، يشكل خطوة هامة نحو النهوض بالتنمية الريفية. وقدّم الإعلان الختامي للمؤتمر<sup>(٨)</sup> رؤية ومبادئ للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، وشدد على الحاجة إلى الحوار الشامل المتناسك، والسياسات والبرامج الأخلاقية التشاركية المتكاملة القائمة على اللامركزية والتمكين على المستوى المحلي. وشدد أيضاً على أهمية بناء القدرات والمساعدة التقنية والبحوث التطبيقية وتطوير التكنولوجيا ونقلها.

٢٢ - ويتعاون عدد من الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة في المجال الاجتماعي. فكثفت الفاو ومنظمة العمل الدولية الجهود المشتركة في سبيل النهوض بالعمالة الريفية اللاتئة، بما في ذلك تعميم مجموعة أدوات لتعميم منظور العمالة والعمل اللاتئق<sup>(٩)</sup> كأساس يركز عليه وضع استراتيجية للعمالة الريفية. وهناك تعاون متزايد بين الوكالات في مجال عمل الطفل في الزراعة، وتُبدّل الجهود على أصعدة شتى من أجل تعزيز الرعاية الاجتماعية والأبعاد المتعلقة بصحة العمال وسلامتهم، تماشياً مع مبادئ الممارسات الزراعية الجيدة.

٢٣ - وأنشئت مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، وهي شراكة نشطة وآخذة في التوسع، تضم أكثر من ١٣ منظمة، في عام ٢٠٠٠ بغرض تركيز البرامج وأنشطة الدعوة

(٨) منظمة الأغذية والزراعة، المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، بورتو أليغري، البرازيل، ١٠-٧ آذار/ مارس ٢٠٠٦ (C/2006/REP)، التذييل زاي.

(٩) جنيف، مكتب العمل الدولي، مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ٢٠٠٧.

على تعليم الفتيات، وتوفير التعليم للجميع، والهدفين ٢ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية. ويتم الآن الاعتراف على نطاق واسع داخل الأوساط الدولية للتعليم والتنمية بمبادرة إلغاء الرسوم المدرسية باعتبارها آلية رئيسية لدعم البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم إلى جانب الأهداف المتعلقة بتوفير التعليم للجميع. وتشجع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاؤها بإجراء حوار سياساتي والإبلاغ.

٢٤ - ويهدف عدد كبير من برامج منظمة الصحة العالمية المحددة إلى تعزيز القدرة داخل قطاع الصحة الرسمي، بما في ذلك الإجراءات الصحية في الأزمات (التي تشمل الكوارث الطبيعية الناجمة عن الطقس)، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ودحر الملاريا، وبرامج مراقبة الأمراض الاستوائية المهملة والأمراض السارية والتصدي لها. ويركز برنامج المياه والصرف الصحي والصحة التابع لمنظمة الصحة العالمية على جودة الموارد المائية وتقييم الأثر الصحي والتعاون ما بين القطاعات والإدارة البيئية بهدف الحد من معدلات الإصابة بالأمراض التي يمكن الوقاية منها والمتعلقة بالمياه.

٢٥ - وتحظى خدمات النظام الإيكولوجي بأهمية بالغة بالنسبة للمجتمعات الريفية على وجه الخصوص، ولا سيما في البلدان النامية. وتنظيم المياه وتنقيتها وحفظ التربة وتدوير المغذيات والتلقيح ليست سوى بعض خدمات النظام الإيكولوجي ذات الأهمية البالغة التي تعتمد عليها المجتمعات الريفية لصالح أحوالها، بما في ذلك سبل كسب العيش والأمن والمرونة والصحة. وتسלט المبادرة المعنية بالفقر والبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الضوء على العلاقات بين الاستدامة البيئية والفقر، عن طريق بيان تكاليف التدهور البيئي ومنافع استخدام الأراضي بطريقة مستدامة بيئياً، وتدعم الحكومات في منح المزيد من الأولوية للممارسات الزراعية المستدامة. ويتم، بموجب هذه المبادرة، الترويج للاستخدام المستدام للأراضي، بما في ذلك الزراعة المستدامة، في البرامج القطرية، مع التركيز بشكل متزايد على اعتبار القطاع الزراعي عنصراً أساسياً في الحد من الفقر في الريف.

٢٦ - وفي غرب آسيا، تعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) خلال الفترة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ في سبيل تعزيز خلق فرص العمل وتوليد الدخل في المناطق الريفية من جنوب لبنان عن طريق تقديم الدعم إلى صغار المنتجين العاملين في الزراعة والصناعات الزراعية. وتواصل الإسكوا ممارسة هذه الأعمال عن طريق إقامة شراكات مع غيرها من العناصر الفاعلة على المستوى الإقليمي، تشمل الهيئة العربية للاستثمار والتنمية في المجال

الزراعي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وقد ركز العمل بوجه خاص على دعم تشكيل مجموعات لصغار المنتجين وتشجيعهم على العمل معاً في مشاريع زراعية كوسيلة لرفع إنتاجية جهودهم وتنافسيتها.

٢٧ - وتعد الروابط بين المناطق الريفية والحضرية عاملاً محددًا رئيسياً بالنسبة لضمان تدفقات رأس المال العام والخاص والأشخاص والبضائع والمعلومات ونشر المعارف والتكنولوجيا من المراكز الحضرية إلى المناطق الريفية. وتعتمد هذه التدفقات بشكل متزايد على الهياكل الأساسية الحضرية والريفية من قبيل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الأساسية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومات عدة بلدان، منها نيبال وإندونيسيا، بالنهوض ببرامج الشراكات بين المناطق الريفية والحضرية وبين القطاعين العام والخاص عن طريق تحسين الهياكل الأساسية والخدمات. وتقوم عدة منظمات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة بالنهوض بمبادرة للتنمية الإقليمية بهدف إعادة إحياء الاقتصادات المحلية في منطقة بحيرة فيكتوريا عن طريق تحسين الإنتاجية الزراعية وتطوير الأسواق الحضرية التكميلية، وذلك بالتعاون مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية.

٢٨ - ودعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة برنامجاً مصمماً لمساعدة حكومات بلدان غرب ووسط أفريقيا في وضع سياسات واستراتيجيات زراعية متماسكة في المناطق الريفية من شأنها تعزيز قدرات النساء الريفيات. ويركز البرنامج على تنفيذ خطة عمل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ عن طريق إقامة إطار عمل للتنمية الريفية في غرب ووسط أفريقيا. وتستخدم خطة العمل هذه حالياً كأداة لضمان إدماج نوع الجنس في استراتيجيات إطار العمل وأهدافه.

٢٩ - وبُذلت جهود من أجل دعم البرامج بصورة تتلاءم خصيصاً مع الاحتياجات المحددة للمجتمعات المختلفة. ويعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)، على سبيل المثال، مع جماعات معينة، لا سيما الشعوب الأصلية وغيرهم من الأقليات الإثنية في بعض المناطق. وكانت المرأة محط تركيز خاص في جميع المناطق.

٣٠ - ويقوم الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية، وهو شبكة بحثية تتألف من ١٥ مركزاً دولياً للبحوث الزراعية، بحشد العلماء والباحثين الزراعيين البارزين للنهوض بالزراعة المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان النامية. وتحظى شبكة الفريق الاستشاري برعاية كل من الإيفاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والفاو.

## ثالثاً - التحديات الراهنة

٣١ - أضحت آفاق الاقتصاد العالمي قائمة في أعقاب تراجع اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. وستظهر آثار التباطؤ في كثير من البلدان النامية، حيث سينعكس مسار النمو المطرد الذي تمتعت به خلال أغلب فترات العقد الماضي. وبالإضافة إلى هذا، أثر ارتفاع أسعار الطاقة على البلدان المستوردة لها. وارتفعت أسعار الغذاء، التي كانت في تصاعد منذ عام ٢٠٠١، ارتفاعاً حاداً خلال الشهور الأخيرة، وهو أمر تسبب جزئياً عن هذه العوامل، مما يشكل خطراً على كثير من البلدان النامية، لا سيما البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من نقص غذائي. والفئة التي تعاني أكثر من غيرها هي الأسر المعيشية الفقيرة التي تندرج تحت مشتري الأغذية بشكل خالص. وعلى الرغم من أن أسعار الغذاء المرتفعة قد تتيح فرصاً لمنتجي الغذاء، فإنه لا بد من تقديم الدعم إلى المزارعين الريفيين بحيث يمكنهم أيضاً الاستفادة من الحالة. وعلاوة على هذا، يفرض تغير المناخ تهديدات، حيث يكون أكثر المتضررين من التبعات الخطيرة الأشخاص الذين يفتقرون إلى سبل الإعداد للآثار الضارة والتكيف معها.

٣٢ - وكما أشير سابقاً بشكل مباشر، تمثل أحدث التحديات في حدوث زيادة هائلة ومقلقة في أسعار الغذاء. فطالما أسهمت زيادة أسعار الغذاء تاريخياً في عدم الاستقرار السياسي، وحدثت قلاقل مرتبطة بارتفاع أسعار الغذاء في عدد من البلدان. وارتفع الرقم القياسي لأسعار الغذاء الذي وضعته الفاو بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠٠٦ وبنسبة ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٧. وبنهاية آذار/مارس ٢٠٠٨، ارتفعت أسعار القمح والذرة بنسبة ١٣٠ في المائة و ٣٠ في المائة على التوالي في غضون عام، بينما بلغت أسعار الأرز أكثر من الضعف منذ أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وارتفعت أسعار كل السلع الغذائية تقريباً. وستعرض أسعار الغذاء المرتفعة هذه النجاح في مكافحة الجوع وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية للخطر، إذا لم تُتخذ إجراءات للحد من الآثار. وستتأثر الأسر المعيشية الفقيرة وتلك التي لا تتمتع بالأمن الغذائي أكثر من غيرها. ومع ارتفاع الأسعار، يقلل الفقراء من الكميات التي يستهلكونها ويحولون استهلاكهم إلى أطعمة أقل قيمة من الناحية الغذائية. وهناك حاجة إلى ضمان توفير شبكات الأمان والحماية الاجتماعية للأشخاص الذين لا يتوفر لهم الغذاء. وفي حين ستستفيد البلدان المصدرة الصافية وتتمتع بمعدلات أفضل للتبادل التجاري، فإن البلدان المستوردة الصافية ستتكد فاتورة أعلى لاستيراد الأغذية. وعلى الرغم من أن تقلب أسعار السلع صفة ملازمة لها بسبب قلة المرونة في العرض والطلب، فإن أغلب الخبراء يتوقعون بقاء أسعار الأغذية على تقلبها وارتفاعها لبعض الوقت،

على الرغم من انخفاضها التدريجي عن المستويات العالية المتوقعة في عام ٢٠٠٨ أو ٢٠٠٩<sup>(١٠)</sup>.

٣٣ - وأثر حجم هذه الزيادة في الأسعار أيضاً على أنشطة المنظمات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية، من قبيل برنامج الأغذية العالمي. ورغم ازدياد الطلب على المساعدة الغذائية، انخفضت قدرة البرنامج على الاستجابة لهذا الطلب. وتراجعت إمدادات المعونة الغذائية بشكل يكاد يكون متواصلاً من ١٥ مليون طن متري في عام ١٩٩٩ إلى ٦,٧ ملايين طن متري في عام ٢٠٠٦، وربما تكون ارتفعت بشكل أكبر في عام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى هذا، ارتفعت التكلفة التي تحملها برنامج الأغذية العالمي لتوصيل الغذاء إلى المستفيدين بنسبة تفوق ٧٠ في المائة خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وجه البرنامج نداء غير عادي لجمع مبلغ ٧٥٥ مليون دولار إضافي للوفاء بالالتزام الذي قطعه في عام ٢٠٠٨ بإطعام ٧٣ مليون شخص يعاني من الجوع. وستكون هناك حاجة إلى مزيد من التمويل للوفاء بالاحتياجات الغذائية لملايين الأشخاص الإضافيين المقدّر أن يتعرضوا لخطر الجوع وسوء التغذية.

٣٤ - وتباين التأثيرات بين البلدان التي هي بلدان مصدرة صافية للمواد الغذائية والبلدان المستوردة الصافية للمواد الغذائية. وتعتبر نسبة ٥٥ في المائة من البلدان النامية بلداناً مستوردة صافية للأغذية وتكاد جميع البلدان في أفريقيا تكون بلداناً مستوردة صافية للحبوب الغذائية. وتعتبر التكلفة الإجمالية لواردات الأغذية في البلدان والمنخفضة الدخل التي تعاني من نقص المواد الغذائية، وفقاً للفاو، أعلى في عام ٢٠٠٧ منها في عام ٢٠٠٦، وذلك بنسبة ٢٤ في المائة، حيث ارتفعت لتصل إلى ١٠٧ بلايين دولار، وهو رقم يزيد على ضعف الرقم المسجل في عام ٢٠٠٠. وبلغت الخسائر في معدلات التبادل التجاري ٥,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة الدخل منذ نهاية عام ٢٠٠٤. وبلغت تلك الخسائر في ٢٩ بلداً واحداً في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وقرابة ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أكثر البلدان المتضررة<sup>(١١)</sup>. وفي الوقت نفسه، تكبد مستوردو الوقود عبئاً إضافياً تمثل في ارتفاع أسعار النفط. ويعتمد كثير من البلدان النامية على الواردات لتعويض النقص في الإنتاج المحلي. وصارت هذه المهمة أصعب بسبب ارتفاع الأسعار الدولية والقيود التي تفرضها بعض البلدان على الصادرات.

(١٠) انظر، على سبيل المثال، البنك الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨: شعبة التكنولوجيا في العالم النامي (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٨)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأغذية والزراعة، "التوقعات الزراعية ٢٠٠٧-٢٠١٦" (باريس، ٢٠٠٧).

(١١) التوقعات الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨، الصفحة ٤٠.

٣٥ - ويسهم ارتفاع أسعار الغذاء أيضاً في زعزعة الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي. ويتسبب ارتفاع أسعار الأغذية في البلدان النامية في ضغوط تتعلق بالتضخم، وذلك بسبب ارتفاع حصة الأغذية ضمن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك فيها. وتزايد التضخم في البلدان النامية في عام ٢٠٠٧ إلى ٥,٦ في المائة، حيث ارتفع من ٥,٠ في المائة في عام ٢٠٠٦، وازداد التضخم في أقل البلدان نمواً إلى ١٦,٤ في المائة من ١١,٩ في المائة خلال نفس الفترة<sup>(١٢)</sup>. ومن الممكن لارتفاع أسعار الأغذية أن يسهم أيضاً في حدوث اختلالات مالية. وستزيد النفقات الحكومية في برامج شبكة الأمان، سواء كانت تستند إلى الأغذية أم لا، بسبب زيادة عدد المستفيدين وتكلفة كل مستفيد. وعلاوة على هذا، خفض العديد من الحكومات الضرائب والتعريفات المفروضة على الأغذية بغرض الحد من الآثار.

٣٦ - ويؤثر ارتفاع أسعار الغذاء أيضاً على الأسر المعيشية، حيث يجد من قدرتها على الوصول إليه. أما أضعف الفئات، فهي التي تنفق قدراً كبيراً من دخلها على الطعام، وتشمل الفقراء في المناطق الحضرية، وسكان الريف غير المالكين للأراضي، والرعاة وغيرهم من صغار المزارعين والمزارعين الرعاة والأشخاص الذين يزرعون محاصيل غير غذائية أو يعتمدون على مبيعات عدد محدود من الماشية أو من يشترون كميات من الأغذية تفوق ما يبيعونه.

٣٧ - واستجابةً للوضع الحالي المثير للقلق، أنشأ الأمين العام فرقة العمل المعنية بالأزمة العالمية للأمن الغذائي، بغرض تنسيق الجهود المبذولة على مستوى منظومة الأمم المتحدة في سبيل مواجهة الأزمة العالمية. ونظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعاً خاصاً عن أزمة الغذاء العالمية من المقرر عقده أيام ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ بهدف التوعية على نطاق أوسع بجهود الإغاثة الدولية والتماس دعم أصحاب المصلحة في هذا الشأن. وسيعالج المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: التحديات التي يفرضها تغير المناخ والطاقة الأحيائية، الذي نظمه الفاو بالتعاون مع وكالات أخرى مقرها روما والمزمع عقده في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، مسائل الأمن الغذائي والحد من الفقر في مواجهة تغير المناخ وفي سياق أمن الطاقة.

٣٨ - ويعتبر تغير المناخ من بين التحديات الأخرى التي زادت الحاجة العاجلة إلى اتخاذ إجراء بشأنها. ويتوقع أن ينخفض الإنتاج الزراعي في المناطق المدارية وأكثر المناطق اعتدالاً نتيجةً لتغير المناخ وعدم التيقن من طول موسم النمو، وتراجع إمدادات المياه، وظهور أنماط جديدة تتمثل في آفات وأمراض ونقص في التنوع الأحيائي. وتفيد التحليلات التي أجريت

(١٢) انظر، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠٠٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.08.II.C.2، الجدول ألف-٦).

مؤخراً<sup>(١٣)</sup> باحتمال انخفاض الإنتاج في البلدان النامية بنسبة تتراوح بين ٩ و ٢١ في المائة بحلول عام ٢٠٨٠. ويتوقع أن تسجل أفريقيا أسوأ المعدلات، بيد أن المعاناة ستمتد إلى بلدان جميع المناطق. ويتضرر الفقراء والفئات الأكثر ضعفاً في المناطق الريفية أكثر من غيرهم في أغلب بقاع العالم. ولن يحدّ ارتفاع درجات الحرارة من غلات أغلب المحاصيل فحسب، وإنما أيضاً من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، لا سيما في أفريقيا. ويرجّح أن تصير موجات الجفاف والفيضانات الغزيرة أكثر تكرراً وحدّة. ويمكن لغلات المحاصيل أن تنخفض بنسبة ٥٠ في المائة في بعض البلدان، وسيتعرض قرابة ٥٠ مليون شخص آخر لخطر الجوع بشكل أكبر بحلول عام ٢٠٢٠.

٣٩ - وبالنظر إلى أن القدرات المؤسسية والمالية محدودة على المستوى المحلي، فإن التحديات التي يفرضها تغير المناخ سيكون لها تأثير على الفقر والجوع والظروف الصحية للمجتمعات الريفية. ونظراً إلى عدم استعداد البلدان استعداداً كافياً للتعامل مع هذه الآثار، فإنها في حاجة إلى وضع استراتيجيات للاستجابة وتحسين سبل التكيف. ومن المرجح أن تتدهور ظروف معيشة الأسر المعيشية الريفية الفقيرة والمزارعين الذين يعتمدون على الموارد الطبيعية وزراعة الكفاف.

٤٠ - ويستدعي الوضع العاجل الناتج عن أزمة الغذاء الراهنة الاستجابة الفورية. أما في الأجلين المتوسط والطويل، فإن ارتفاع أسعار الغذاء وما يصاحبها من تهديد متزايد بالفعل بتغير المناخ يتيح الفرصة لوضع برامج متماسكة وجيدة التنسيق للنهوض بالتنمية الريفية المستدامة وتحسين الإنتاجية الزراعية. وفيما يلي نسلط الضوء على بعض الجوانب الأساسية للاستجابات في الأجلين المتوسط والطويل.

## ألف - زيادة الإنتاجية الزراعية

٤١ - تفضي الزيادة في الإنتاجية الزراعية إلى الحد من الفقر بشكل كبير، وخاصة في المناطق الريفية. وقد خلصت دراسة سبق إجراؤها على ٥٨ بلدا نامياً<sup>(١٤)</sup> إلى نتيجة مفادها أن ثمة زيادة في الإنتاجية الزراعية مقدارها ١٠ في المائة كانت مرتبطة بالحد من الفقر بنسبة ٦ في المائة لدى من يعيشون على دولار واحد يومياً. وعلى صعيد تسعة عشر بلدا من البلدان الأفريقية، كانت العلاقة ذات الصلة متمثلة في واحد إلى واحد تقريباً. وهناك حاجة

(١٣) ويليام كلاين، "الاحترار العالمي والزراعة"، موجز مقدم من مركز التنمية العالمية (واشنطن العاصمة؛ مركز التنمية العالمية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧).

(١٤) Lin Lin and others, "Agricultural productivity and poverty in developing countries", extension to DFID (١٤) report No. 7946 (London, United Kingdom Department for International Development, 2001).

قصوى إلى نمو الإنتاجية في أفريقيا. وقد نمت إنتاجية العوامل الكلية والجزئية بمزيد من البطء في أقل البلدان نمواً، وذلك بالنسبة لما هو عليه الحال في سائر البلدان النامية فيما بين عامي ١٩٦١ و ٢٠٠٣. وقد تخلفت هذه البلدان الأقل نمواً عن بقية البلدان النامية، سواء من حيث مستويات الإنتاجية أم نمو هذه الإنتاجية.

٤٢ - وتشمل المصادر الرئيسية لنمو الإنتاجية التغير التكنولوجي وإصلاح المؤسسات والحوكمة والقيام بتحويلات هيكلية. وفيما يتصل بأفريقيا، يلاحظ أن الزيادات في الأراضي المروية وفي استخدام الأسمدة تعد من العوامل الهامة في هذا الصدد. وثمة أهمية أيضاً لإصلاح المؤسسات والحوكمة من أجل كفاءة تناول عملية صنع وتنفيذ السياسات لحالات فشل الأسواق، والافتقار إلى التعلم والابتكار، ونقص القدرات الإدارية والمؤسسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النمو السريع والمستدام لا بد وأن يكون مصحوباً بالتغير الهيكلي، حيث تنتقل العمالة ورؤوس الأموال من الأنشطة التقليدية ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات والقطاعات الفرعية ذات العائدات المتزايدة. وتسهم الاستثمارات في الهياكل الأساسية، مادية كانت أم اجتماعية، في زيادة الإنتاجية على النحو المفصل أدناه.

## باء - الهياكل الأساسية

٤٣ - تضطلع الهياكل الأساسية الريفية وخدمات الدعم بدور رئيسي في مجال تشجيع التنمية بالريف، ولا سيما فيما يتصل بتعزيز الإنتاج الزراعي. ويؤثر هذان العاملان على نوعية وكمية وتنوع وتيسر وتوزيع واستقرار الإمدادات الغذائية القادمة من المناطق الريفية. وتشتت السكان على نطاق واسع وضآلة حجم الأنشطة الاقتصادية وقلة الخدمات الموفرة وبعد المسافات بين الأسر المعيشية تشكل تحديات رئيسية أمام إقامة هياكل أساسية ريفية تتسم بفعالية التكلفة، ويتطلب التغلب على هذه التحديات الاضطلاع باستثمارات كبيرة والأخذ بنهج جديدة، من قبيل مراكز النقل الرئيسية. أما توفير الطرق ووسائل النقل والمياه والري والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية فإنه يشمل عناصر هامة من الهياكل الأساسية بالريف.

٤٤ - ولا يزال هناك ٢,٥ بليون إنسان يعتمدون على الوقود التقليدي، مثل الحطب والفحم والروث من أجل التدفئة والطهي. وثمة نسبة تبلغ ٤٦ في المائة فقط من الأسر المعيشية الريفية تستطيع الوصول إلى الكهرباء، وذلك بالقياس إلى نسبة ٨٠ في المائة بالمدن. والاتكال على المحروقات التقليدية يمكن له أن يعوق من خروج مستعملي هذه المحروقات بعيداً عن دائرة الفقر، فهو يحول الوقت اللازم للقيام بأنشطة تقليدية إلى وقت لجمع أخشاب الوقود. وتسبب المحروقات التقليدية، بالإضافة إلى ذلك، مخاطر صحية وأضراراً بيئية. وعلاوة

على هذا، فإن سكان الريف لا يستطيعون، بدون الكهرباء، ان يحصلوا على الخدمات الحديثة من قبيل الإنارة الكهربائية والتبريد. وثمة أهمية بالغة لوضع أطر سياساتية، واجتذاب الاستثمارات المكرسة من أجل الوصول لخدمات الطاقة الحديثة الميسورة التكلفة.

٤٥ - وهناك أهمية لتحسين الوصول لموارد المياه وتعزيز المرافق الصحية، سواء بالنسبة لطرق العيش الصحية لسكان الريف أم بالنسبة للإنتاج الزراعي. وضآلة الوصول لمياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الملائمة تشكل السبب الأساسي للكثير من الأمراض التي تؤثر على أفريقيا. وتحسين هذا الوصول يعد أمراً حيوياً بالنسبة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتمثل الزراعة أكبر مستخدم لإمدادات المياه في العالم، فهي تستهلك ٧٠ في المائة على الأقل من هذه الإمدادات. وبحلول عام ٢٠٢٥، سيكون هناك ١,٨ بليون إنسان يعيشون في بلدان أو مناطق تتسم بندرة مطلقة للمياه، في حين أن ثلثي سكان العالم قد يواجهون أوضاعاً تتسم بشح المياه. ووفقاً لبيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، توجد أراض قابلة للري تكفي للوفاء باحتياجات المستقبل، ولا يستخدم في البلدان النامية سوى نصف هذه الإمكانيات. وفي الوقت الذي تمثل فيه موارد المياه عائقاً رئيسياً في منطقة جنوب آسيا، فإن مناطق غرب آسيا وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أمامها إمكانية لتوسيع نطاق الري.

٤٦ - وتشكل الاتصالات السلكية واللاسلكية عاملاً هاماً في الحصول على معلومات عن السوق. وثمة نسبة تبلغ ٨ في المائة فقط من سكان الريف لديها هواتف بالمقارنة بنسبة تصل إلى ٣٨ في المائة من المدن. ويجري في الوقت الراهن استكشاف بعض النهج الابتكارية، وهي نهج تستند إلى ما حدث من تقدم في حقل تكنولوجيا الاتصالات، التي تشمل على سبيل المثال الراديو والهاتف الخليوي والتلفزيون والإنترنت. وتفضي شبكات المعلومات إلى إبقاء المزارعين والتجار على علم بأمور تتضمن مستوى الطلب وسائر المعلومات السوقية، وأنماط الطقس، والتكنولوجيات والخدمات الزراعية المتاحة. ويؤدي الوصول إلى نطاق المعلومات اللازم إلى جعل المزارعين والتجار الريفيين أكثر تنافسية، كما أنه قد يمكنهم من النفاذ إلى الأسواق البعيدة.

## جيم - الحماية الاجتماعية والفئات الضعيفة

٤٧ - هناك أهمية لكفالة حماية أشد السكان ضعفاً من التعرض للصدمات، وذلك من خلال الاضطلاع بنظم فعالة من نظم الحماية الاجتماعية، مما يحول دون وقوع السكان في شرك الفقر. وقد تتضمن الحماية الاجتماعية، في هذا الصدد، مساعدة مقدمة في صورة أغذية أو قسائم أو تحويلات نقدية، فضلاً عن خطط التأمين وتدابير تعزيز الإنتاجية

فيما يتصل بفقراء المزارعين. ومن الواجب أن تدمج الحماية الاجتماعية في خطط البلدان الأوسع نطاقا التي تتعلق بالتنمية والنمو المراعي لمصالح الفقراء والحد من العوز. وينبغي للمساعدة المتصلة بآليات الحماية الاجتماعية أن تكون ملائمة بشكل محدد لسياقاتها، مع تكييفها من أجل الوفاء بالاحتياجات والقدرات المحلية.

٤٨ - ويتولى برنامج الأغذية العالمي اختبار خطة تتسم بالابتكار وتتضمن توسيع نطاق بوليصة التأمين الإنسانية في إثيوبيا لتغطية ٦,٧ مليون نسمة. وستوفر هذه الخطة مدفوعات نقدية للمزارعين في حالة حدوث جفاف شديد. وهي تقدم التأمين اللازم ضد الأحوال الجوية الشديدة كما أنها تعد إطارا شاملا لتناول المخاطر.

٤٩ - وينبغي أن يولى اهتمام خاص لاحتياجات الجماعات السكانية الضعيفة. وكثيرا ما تكون الشعوب الأصلية والأقليات أفقر الجماعات في البلدان التي تعيش فيها. ويغلب على هذه الجماعات الطابع الريفي. وثمة وثائق تشير إلى أن هناك أعدادا غير متناسبة من الشعوب الأصلية والأقليات تعيش دون خط الفقر أو في فقر مدقع<sup>(١٥)</sup>. وقد لوحظ أيضا أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية لم تقم دائما بإدراج التنمية الاقتصادية للشعوب الأصلية والأقليات في برامجها القطرية.

## دال - تغير المناخ

٥٠ - على الرغم من التهديدات المتزايدة التي يشكلها تغير المناخ، فإنه لا يوجد دليل يذكر على أن فقراء الريف يتلقون ما يحتاجون إليه من مساعدة من أجل التكيف مع هذا التغير الذي يتعرض له المناخ. وفي منتصف عام ٢٠٠٧، لوحظ أن التمويل المتعدد الأطراف، الذي قدم بالفعل وفقا لمجموعة متنوعة من المبادرات في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ<sup>(١٦)</sup>، لم يصل إلا إلى ٢٦ مليون دولار<sup>(١٧)</sup>. وعلى الرغم من أن المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف يقومون تدريجيا بزيادة الدعم من أجل التكيف، فإنهم يقومون بذلك

(١٥) انظر، على سبيل المثال، الإضافة لتقرير الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات والتابعة للجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأقليات: استعراض التقارير القطرية للأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجيات الحد من الفقر (A/HCR/4/9/Add.1 and Corr.1)، وتقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين (E/CN.4/2003/90).

(١٦) الأمم المتحدة مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، رقم ٣٠٨٢٢.

(١٧) United Nations Development Programme, *Human Development Report 2007/2008: Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World*, (New York, New York, Palgrave Macmillan, 2007).

ابتداء من قاعدة بالغة الانخفاض، كما أن التخطيط والتمويل المتصلين بالتكيف مع تغير المناخ غير واردين حتى اليوم في صلب غالبية برامج الوكالات المناخية.

٥١ - وتفهم مدى تعرض الجماعات السكانية للضعف إزاء تغير المناخ، من خلال تجميع نماذج مناخية وتقييمات لمستويات الضعف من أسفل إلى أعلى، سيكون أحد التحديات الرئيسية في السنوات القادمة. ومن التحديات الأخرى، تصميم ووضع مشاريع وبرامج للتكيف تكون محددة وفعالة من حيث التكلفة لمساعدة أشد الجماعات ضعفا على التكيف مع تغير المناخ، وحشد مزيد من الدعم المالي لتنفيذ هذه المشاريع وتلك البرامج، وتحسين شبكات الإنذار المبكر وعمليات تحليل مدى الضعف من أجل التدقيق في تقييم المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، وتحسين أعمال التأهب وتصعيد أنشطة الحد من المخاطر والترتيبات المتعلقة بالسوقيات من أجل الاستجابة للصدمات المتصلة بالمناخ. والأزمة المالية الراهنة تطرح كذلك ضرورة القيام بدراسة كاملة لآثار تغير المناخ على إنتاج الغذاء.

٥٢ - وتغير المناخ يشكل أيضا أحد المحركات الرئيسية التي يتوقع لها أن تسبب هبوطا في التنوع البيولوجي. والخسائر المتصلة بالتنوع البيولوجي وتأثيرات تغير المناخ المباشرة على النظم الإيكولوجية قد تسبب هبوطا في الخدمات المتعلقة بهذه النظم، مما يؤثر على رفاه السكان، وخاصة فقراء الريف الذين يعتمدون اعتمادا كبيرا على مثل هذه الخدمات. ومن ثم، فإنه ينبغي لأنشطة التكيف مع تغير المناخ أن تركز على بناء القدرة على الانتعاش لدى الجماعات المحلية، وخاصة الجماعات الريفية التي لا تتوفر لديها سوى آليات تأمينية بالغة المحدودية لمواجهة آثار تغير المناخ. ومن الحري بالأنشطة الأساسية أن تتضمن إدارة واستخدام التنوع البيولوجي، إلى جانب استعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة.

## هاء - التنوع البيولوجي

٥٣ - يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه حفظ التنوع البيولوجي واستعادة النظم الإيكولوجية في تقديم حجة مقنعة بما لهما من فوائد على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وثمة أهمية لإدراك ما لخدمات النظم الإيكولوجية من قيمة اقتصادية كلية. والأمثلة من قبيل الأراضي الرطبة المستخدمة في تنقية المياه بكمبالا وأشجار المانغروف في آسيا والغابات في بنما تثبت كلها ما تتميز بها خدمات النظم الإيكولوجية من أهمية في مجال الحد من الفقر بالريف وتحسين أعمال الرعاية. وهناك حاجة ملحة لإبراز القيمة الحقيقية لحفظ التنوع البيولوجي، وذلك في تحليلات المقايضات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية من أجل بيان أن ثمة إيجابية للعائدات الاجتماعية - الاقتصادية الصافية التي تترتب على أي استراتيجية إنمائية ريفية.

## واو - دور المزارعات

٥٤ - تشكل الزراعة في الكثير من البلدان النامية أهم قطاع لتشغيل النساء، وخاصة في أفريقيا وآسيا، حيث توفر النساء ٤٢ في المائة من اليد العاملة في هذا القطاع. وقد أشارت التقديرات إلى أن النساء الريفيات يأتين بما يزيد عن نصف الغذاء المنتج في العالم. وفي جنوب شرقي آسيا، تقدم النساء ما يصل إلى ٩٠ في المائة من العمالة اللازمة لزراعة الأرز. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع النساء بدور رئيسي في الخدمات التكميلية غير الزراعية من قبيل بيع المنتجات. ومن حق النساء أن تكون لهن برامج مستهدفة في مجالي الإرشاد الزراعي والتثقيف فيما يتصل على سبيل المثال بحفظ وتنظيم السجلات المالية الزراعية وغير الزراعية. وتشارك النساء أيضا في أنشطة من قبيل السياحة الزراعية وعمليات النسخ والأعمال التصنيعية الخفيفة، مما يتطلب في كثير من الحالات توفير ائتمانات ومعونات أخرى من أجل الأعمال التجارية الصغيرة.

٥٥ - وعلى الرغم من ذلك الدور الذي تضطلع به النساء في مجال الحد من انعدام الأمن الغذائي من خلال إلمامهن بإنتاج المحاصيل والتنوع البيولوجي المحلي والتربة وموارد المياه المحلية، فإنهن كثيرا ما يُستبعدن من عمليات صنع القرار فيما يتصل بالنهج الجديدة المتعلقة بإدارة المياه على الصعيد الزراعي وسائر المشاريع الخاصة بتوزيع الموارد الطبيعية. وفي حالات عديدة، تكون محدودية وصول النساء للمياه مقترنة أيضا بمحدودية وصولهن للأراضي. وقد يفضي ضمان الوصول للأراضي لدى فقراء المزارعين، وخاصة النساء، إلى كفاءة الحصول على حقوق للمياه، مما يؤدي إلى حيازة موارد أخرى مثل الخدمات المالية والاستثمارات في المزارع، وهذا من شأنه أن يتيح إمكانية تحسين الأحوال المعيشية والحد من هدر المياه.

## زاي - آثار زيادة إنتاج الوقود الأحيائي

٥٦ - حدث في السنوات الأخيرة نمو هائل في الاتجاه نحو توسيع نطاق الوقود الأحيائي. وتمثل السوق الناشئة للمحروقات الأحيائية مصدرا جديدا وهاما من مصادر الطلب على بعض السلع الأساسية الزراعية من قبيل السكر والقمح والنيهوت وبذور الزيت وزيت النخيل. وهذه السلع التي تستخدم غالبا كمواد غذائية تجري زراعتها اليوم حتى تستخدم في إنتاج الوقود الأحيائي، مما يشكل ضغطا جديدا على أسعار التغذية. ومع ذلك، فإن ثمة حاجة إلى إجراء مزيد من البحث بشأن الأثر الكامل لإنتاج الوقود الأحيائي على أسعار الغذاء. والقيام بتحليل مفصل وأكثر عمقا في هذا الصدد سوف يفضي إلى وضع سياسات للوقود الأحيائي تتسم بالكفاءة والاستدامة البيئية والتوافق مع احتياجات الأمن الغذائي.

٥٧ - ولدى وضع السياسات المستقبلية، يتعين أيضا أن تزداد الفرص المحتملة إلى أقصى حد. وفي الوقت الذي يشارك فيه المزارعون في زراعة المواد الأولية المتعلقة بالطاقة الأحيائية، فإن من الممكن أن يستخدم العمال الريفيون في قطاعي النقل والتجهيز<sup>(١٨)</sup>. وقد يفيد إنتاج الوقود الأحيائي أيضا المنتجين الفقراء في المناطق النائية، والمناطق البعيدة عن مراكز الاستهلاك، وكذلك في المناطق التي لا يتسم فيها إنتاج الغذاء بالتنافسية.

٥٨ - وبإمكان التوسع في الوقود الأحيائي وارتفاع أسعار السلع الأساسية أن يفضيا إلى إضافة تدفقات رأسمالية جديدة وأن يتيحا فرصا للعمالة في حالة وجود آليات مؤسسية من شأنها أن تجعل المجتمعات المحلية الريفية من الأطراف الشريكة في العملية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فإنه ينبغي بذل الجهود اللازمة لاستخدام الجيل الثاني من مواد الوقود الأحيائي، التي تتأتى من مخلفات النباتات وفضلات الحيوانات، مما يقلل إلى أدنى حد من تغير استخدام الأرض، بالإضافة إلى القضاء على الانبعاث المرتبطة بالبرامج الحالية للوقود الأحيائي.

## حاء - تمويل التنمية والزراعة في المناطق الريفية

٥٩ - تتطلب الحاجة إلى زيادة الإنتاجية، والهياكل الأساسية، وأعمال البحث والتطوير في مجال تحسين البذور وطرق الزراعة ضخ الموارد المالية. ولا بد من عكس مسار ذلك الاتجاه النازل المديد للمساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالتنمية والزراعة في الريف وبغية الحصول على أفضل النتائج، توجد حاجة إلى تشجيع التعاون فيما بين الشركاء الإنمائيين وكفالة المزيد من فعالية المعونة، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة للتنمية الريفية. وثمة مانحون ثنائيون جدد في طريقهم إلى أن يصبحوا مصدرا هاما من مصادر المساعدة الرسمية في مجال التنمية الزراعية. ومن الدلالات المشجعة الأخرى، تلك الزيادة السريعة في الاستثمار الخاص في سلسلة الأنشطة الزراعية المضيفة للقيمة. ومن الواجب أن يولى الاهتمام مع هذا لمسألة إدراج صغار المزارعين في سلسلة الأنشطة هذه. وهناك مزيد من التشجيع من قبل المؤسسات الخاصة، ولا سيما فيما يتصل بأعمال البحث والتطوير.

٦٠ - وثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية بهدف زيادة وصول صغار المزارعين للموارد المالية. وبناء على ما تحقق من نجاح، فإن من المتوخى للتمويلات الصغيرة أن تحسن من تغطية الخدمات في ميدان الأنشطة الزراعية. ومن الواجب أن يكون هناك تحسين أيضا لإمكانية

(١٨) Peter Hazell and R.K. Pachauri, eds. "2020 Focus No: 14, Brief 1 of 12, 2020 Vision for Food Agriculture and the Environment, initiative of the International Food Policy Research Institute, (New Delhi, the Energy and Resources Institute, December 2006)

الوصول للخدمات المالية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في المناطق الريفية، فمن شأن هذا أن يساعد في الحد من تكاليف المعاملات.

## طاء - تحسين فوائد تحرير التجارة

٦١ - كان من المفترض أن تكون جولة الدوحة للمفاوضات التجارية "جولة إنمائية" مع جعل التنمية والحد من الفقر في قمة أولوياتها. والزراعة من القضايا الأساسية الواردة في هذه المفاوضات. وقد كان التقدم المحرز في غاية البطء في هذا الصدد. و المشكلة المعقدة الخاصة بالإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو بحاجة إلى حل في أقرب وقت ممكن من أجل بلوغ ذلك الهدف المتصل بتوفير الدعم اللازم للتنمية الزراعية في البلدان الفقيرة.

٦٢ - ومن شأن الزراعة وحدها أن تنتج ما يقرب من ثلثي المكاسب المتوخاة من التحرير الكامل لتجارة البضائع<sup>(١٩)</sup>. ومن المتوقع لهذا التحرير الكامل للتجارة أن يولد حوافز أرفع شأنًا للإنتاج الزراعي وأن يزيد من حصة البلدان النامية في التجارة الزراعية<sup>(٢٠)</sup>. وقد تكون هناك حاجة إلى الأخذ بسياسات من قبيل الإصلاحات الضريبية للتعويض عن انخفاض عائدات الضرائب المتحققة من الاستثمارات التجارية والعامية في الهياكل الأساسية من قبيل الري والطرق وأعمال البحث والتطوير من أجل تحسين التنافسية الزراعية. والبلدان البائعة الصافية للأغذية من بين البلدان النامية قد تتأثر بتحرير التجارة، وقد تحتاج إلى المساعدة إذا ما كانت تريد التكيف مع التغيير، فضلاً عن تمكينها في نهاية الأمر من الاستفادة من عملية التحرير هذه. والحالة الراهنة المتعلقة بارتفاع أسعار الغذاء توفر فرصة لمعالجة هذه القضايا على نحو بناء وعاجل بشكل كبير.

## باء - الاستثمار في مجال العلوم والتكنولوجيا

٦٣ - تضطلع أعمال البحث والتطوير بدور رئيسي في تعزيز الإنتاجية الزراعية. وتشهد على ذلك تجربة الثورة الخضراء في آسيا. وبغية تحقيق الثورة الخضراء في أفريقيا، يلزم تطوير البذور المناسبة وطرق الزراعة. وثمة حاجة إلى زيادة الاستثمار في أعمال البحث والتطوير المتصلة بالزراعة، وخاصة ما يستهدف منها رفع معدل الإنتاجية في أفريقيا. ومن شأن التعاون الإقليمي أن يكون فعالاً فيما يتعلق بدعم الجهود ذات الصلة وتقاسم النتائج بين البلدان ذات الأحوال الإيكولوجية المتماثلة. وقد تستخدم أيضاً الشراكة بين القطاعين العام

Richard Newfarmer ed., Trade, Doha and Development: A Window into the Issues (Washington, D.C., (١٩) .World Bank, November2005), p. 16.

.World Development Report 2008: Agriculture for Development (٢٠)

والخاص على صعيد الجهود المبذولة من أجل تسير التنمية ونقل التكنولوجيا. وتوفر التكنولوجيا الأحيائية إمكانات كبيرة في هذا الصدد، وذلك في إطار توحي الحذر الواجب فيما يتصل بالآثار البشرية والبيئية. وفي ضوء تكاليف التنمية والمتطلبات التنظيمية، توجد حاجة كبيرة إلى الدعم الدولي من أجل اغتنام الفرصة التي تتيحها التكنولوجيا الأحيائية.

٦٤ - وكما سبق الذكر في الفرع الثالث - بآء بشأن الهياكل الأساسية، يلاحظ أن التحسينات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر فرصة أيضا في هذا الصدد، فهي تقلل من تكلفة تجهيز ونقل المعلومات، مما يعني بالتالي تيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا الزراعية والبيانات السوقية.

#### رابعاً - المضي قدماً إلى الأمام والتوصيات

٦٥ - إن التحدي المتصل بالتقليل من حدة الفقر في الريف يعد اليوم أكبر مما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٣. وهناك تحديات جديدة ضخمة تهدد بالزج بفقر الريف في غياهب بيئات أشد فقراً. والزيادة في أسعار الأغذية العالمية تؤثر بصورة مباشرة على أفقر الطوائف بالمناطق الريفية، وهي طوائف تعتبر من الجهات المشتري للأغذية بشكل صاف أو مطلق. وبالنسبة لهذه الطوائف، توجد حاجة ماسة لتحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة إنتاج الغذاء. ومع هذا، فإن آثار تغير المناخ تقوض في نفس الوقت الإنتاج الزراعي - وخاصة في المناطق الأكثر هامشية التي تعيش فيها أعداد ضخمة من فقراء الريف<sup>(٢١)</sup>. ومن الأهمية بمكان أن يؤخذ بنهج متكامل للتنمية الريفية، أي نهج يبين الصلات القائمة بين الاستدامة البيئية والإنتاجية الزراعية والفقر في الريف. وقد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أن ينظر في وضع برنامج للتنمية الريفية يشتمل على العناصر التالية.

٦٦ - على المدى القصير:

(أ) يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بسرعة من أجل حماية أكثر السكان ضعفاً من الزيادة السريعة الحالية في أسعار الأغذية. وينبغي تقديم دعم كاف للوكالات الإنسانية حتى تغطي ما يوجد من عجز في ميزانياتها، كما ينبغي توفير موارد إضافية كبيرة كلما كانت الأزمة القائمة بحاجة إلى تمويل إضافي. ويجب أيضاً أن يقدم الدعم الضروري إلى حكومات البلدان المستوردة الصافية للأغذية، من أجل كفالة عدم تقليص برامج الحماية الاجتماعية وضمان الوصول إلى من تأثروا. ومن الجدير بالمراعاة عدم جواز

(٢١) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، "Meeting the challenge by delivering results: IFAD 2010-2012", Draft VII، 2012.

السماح لهذه التدابير القصيرة الأجل بأن تقوض الجهود المبذولة على المدى المتوسط إلى الطويل لتشجيع التنمية الريفية والإنتاج الزراعي؛

(ب) ينبغي للمجتمع الدولي والحكومات الوطنية توفير مساعدة موسعة وعاجلة لضمان وصول فقراء المزارعين لمدخلات الإنتاج، من قبيل البذور المحسنة والأسمدة، بهدف تمكينهم من الاحتفاظ بالإنتاج الغذائي في الموسم الزراعي القادم أو توسيع نطاق هذا الإنتاج؛

(ج) ومن الحري بالدول أعضاء منظمة التجارة العالمية أن تبذل كل جهد ممكن من أجل إنهاء جولة الدوحة للمفاوضات التجارية على نحو ناجح، مع تحقيق فوائد كبيرة بالنسبة للتنمية، والقيام بصفة خاصة بتعزيز وصول البلدان النامية للأسواق.

٦٧ - وعلى المدى المتوسط إلى الطويل:

(د) يجب على الشركاء في التنمية، بما فيهم منظومة الأمم المتحدة، القيام

بما يلي:

١٠٠ تحسين تنسيق الأنشطة ثم أجل دمج مبادرات التنمية الريفية في استراتيجيات التنمية الوطنية، وزيادة الاستثمار في المناطق الريفية؛

١٠١ تحسين المساعدة المتصلة بنمو الإنتاجية من خلال تطبيق الابتكارات وأعمال البحث والتطوير. وثمة حاجة إلى تكريس مزيد من الجهد من أجل تحقيق الثورة الخضراء في أفريقيا؛

١٠٢ زيادة المساعدة المتعلقة ببناء وتحسين الهياكل الأساسية، وذلك في ميادين تتضمن الطرف والنقل ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية والري والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، مما يعد ضروريا من أجل تحسين سبل معيشة فقراء الريف وزيادة الإنتاج الزراعي؛

١٠٣ تحسين المساعدة المقدمة للبرامج التي تستهدف تعزيز إنتاجية المرأة وتمكينها من تحقيق إيرادات ما، إلى جانب تلك البرامج المكرسة للشعوب الأصلية والأقليات؛

(هـ) يجب على كافة الأطراف المعنية أن تقوم بما يلي:

١٠٤ تحسين تفهم آثار زيادة إنتاج الوقود الأحثائي على أسعار الأغذية وسبل معيشة الفقراء والبيئة؛

- ٢٠ تناول تأثير تغير المناخ على فقراء الريف ووضع برامج تكييفية محددة تتسم بفعالية التكلفة من أجل فقراء الريف هؤلاء، وحشد مزيد من الدعم المالي لتنفيذ هذه البرامج، وتحسين نظم الإنذار المبكر وعمليات التحليل لحالات الضعف من أجل تعزيز تقييم المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، ورفع شأن التأهب، وتصعيد أنشطة التقليل من المخاطر؛
- ٣٠ الشروع في اتخاذ إجراءات ملموسة ترمي إلى إدارة واستخدام التنوع البيولوجي، فضلا عن استعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة بطريقة مستدامة وفعالة، وكفالة توفير خدمات هذه النظم على نحو منصف؛
- (و) ويجب على الحكومات الوطنية أن تضطلع بما يلي:
- ١٠ دمج السياسات المتصلة بالتنمية الريفية في استراتيجيات التنمية الوطنية، وتوفير الاستراتيجيات الزراعية مع الأولويات الاستثمارية، ومساندة عملية إعادة توزيع موارد الميزانية على صكوك سياساتية تتسم بمزيد من الفعالية وتعزيز الإنتاجية كذلك؛
- ٢٠ زيادة التمويل العام بشأن أعمال البحث والتطوير، وإقامة شراكات مع ائتلافات المنتجين والأعمال التجارية الزراعية التي تشارك في سلع بعينها أو في سلاسل قيمة؛
- ٣٠ المساعدة في تشكيل منظمات المزارعين ومنظمات المجتمع المدني أيضا وسائر المؤسسات المعنية بالعمل الجماعي، وذلك لحفز الطلب على الخدمات البحثية والإرشادية التي من شأنها أن تساعد المنتجين في المشاركة في الأسواق وكفالة استفادة هؤلاء المنتجين من الفرص الجديدة؛
- ٤٠ مساندة السياسات والمؤسسات التي تربط بين مراكز البحث العامة والخاصة والمزارعين، مما يتسم بالأهمية في ميدان نشر التكنولوجيات والمعارف الجديدة؛ وفي هذا الصدد، القيام بالاتصال بالمصادر الدولية للمعارف والانتفاع بالمجموعة الدولية للتكنولوجيات المتاحة للجمهور، مما يشكل خطوات هامة نحو تمكين الثورة الخضراء من الرسوخ في أفريقيا؛
- ٥٠ إدارة التأثيرات البيئية لتغير المناخ ونفاذ الموارد الطبيعية على إنتاج الغذاء وإدارة فعالة؛

- ٦٠ تحسين الأطر السياسية والتنظيمية المتعلقة بإدارة الطلب المتزايد على الوقود الأحيائي وتأثيراته المحتملة على الأمن الغذائي؛
- ٧٠ تكثيف تطبيق العلوم والتكنولوجيات والابتكارات على الممارسات الزراعية التقليدية، ومن ذلك القيام ببحوث تكييفية ودمج المعارف في الإنتاج المحلي.
-